

أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر  
خلال الفترة 1970 - 2019

The impact of domestic investment on economic growth in Algeria  
during the period 1970-2019

بوفنش وسيلة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة "أ"، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بميلة (الجزائر)، w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/4/20

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2019، باستخدام منهج حديث في تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لاختبار الحدود.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، في حين أثرت بعض المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج عليه على غرار الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي.

**كلمات مفتاحية:** الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL،

الجزائر.

تصنيف JEL : C 51 ، O 11 ، M 50.

**Abstract:**

This study aims to measure the impact of domestic investment on economic growth in Algeria during the period 1970-2019, using a modern approach in analyzing cointegration and error correction, represented by the autoregressive distributed lag model (ARDL).

المؤلف المرسل: بوفنش وسيلة، الإيميل: w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

The study found that there is no long-term equilibrium relationship between domestic investment and economic growth, while some other variables included in the model affected it, such as trade openness, foreign direct investment and the real exchange rate.

**Keywords:** Domestic investment; Economic growth; ARDL model; Algeria.

**Jel Classification Codes:** M50, O11, C 51.

## 1. مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي، وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك من خلال إتباع سياسات مختلفة من شأنها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة؛ لبلوغ الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة.

من بين السياسات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمار المحلي، باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج وأحد المكونات الأساسية للدخل الوطني لما له من تأثير كبير على الإنتاج، مستوى التشغيل وغيرهما من جهة، وأحد أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر على حجم الطاقة الإنتاجية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب الكلي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، اهتمت الجزائر بالاستثمار المحلي باعتباره ركيزة هامة من الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في إطار سعيها لتطوير قطاعات بديلة للقطاع النفطي؛ من أجل رفع القدرات الوطنية والمساهمة في بنائها لتحقيق التنمية، من خلال بعث الحركية في كافة القطاعات وبصورة متزامنة، خاصة وأن الاستثمار المحلي أصبح ضرورة حتمية في الوقت الراهن من أجل استكمال عملية البناء وتطوير الاقتصاد الوطني في ظل توجه الاستثمار الأجنبي الذي أحد المصادر التمويلية البديلة إلى قطاع المحروقات بشكل أساسي دون غيره من القطاعات الإنتاجية.

## إشكالية الدراسة وفرضياتها:

انطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي

التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1970- 2019؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة

1970 - 2019؟

وانطلاقاً من الإشكالية والتساؤلين المطروحين يمكن صياغة الفرضيات التالية:  
- أثر الاستثمار المحلي بشكل ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019.

- شهد النمو الاقتصادي في الجزائر نمواً متذبذباً من سنة لأخرى خلال الفترة 1970-2019، نظراً لاعتماده الكبير على قطاع المحروقات، أما الاستثمار المحلي فقد تميز بهيمنة الاستثمارات العامة المرتبطة والممولة بالعوائد الربعية، في حين واجهت الاستثمارات الخاصة عدة عراقيل حالت دون مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.  
- وجود علاقة طردية وتكاملية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2019.

#### أهمية الدراسة وأهدافها:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، باعتبار هذا الأخير أحد العوامل المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية الموجودة، وخلق طاقات إنتاجية جديدة، أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، والمتمثل في معرفة أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، من خلال نموذج قياسي يحدد طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.

#### منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الكمي لقياس مساهمة الاستثمار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الدراسات القياسية لدراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة Oyedokun Godwin Emmanuel و Ajose Kehinde (2018) والتي تطرقت إلى قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2016، حيث تم تقدير نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من الاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي كمتغيرين مستقلين، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. (Emmanuel & AJOSE, 2018, p. 130)

- دراسة Sayef Bakari (2018) والتي هدفت إلى دراسة أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1969-2015، وتم التوصل من خلال تقدير نموذج قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي و الاستثمار المحلي والصادرات والواردات كمتغيرات مفسرة إلى تأثير

الاستثمار المحلي سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر لوجود عدة عقبات ومشاكل مرتبطة بشكل مباشر بضعف إستراتيجية التنمية والاستثمار. (Bakari, 2018, p. 35)

- دراسة Sayef Bakari (2017) التي بحثت في العلاقة بين الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1965-2015، وقد بينت النتائج وجود أثر معنوي سالب للاستثمار المحلي والصادرات على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وكذا وجود أثر معنوي موجب للواردات على النمو الاقتصادي في مصر. (Bakari, 2017, p. 34)

- دراسة Iya, I.B and Aminu, U (2015) الذي قام بتقدير نموذج بين من خلاله العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف والانفتاح التجاري في نيجيريا، وتوصل الباحث إلى وجود أثر ايجابي معنوي للاستثمار المحلي وسعر الصرف على النمو الاقتصادي، وأثر ايجابي غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. (Iya & Aminu, 2015, p. 40)

- دراسة Omri Anis و kahouli Bassem (2014) التي هدفت إلى تقدير نموذج اقتصادي قياسي لتحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المحلي والنمو الاقتصادي في 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، ورأس المال المحلي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال المحلي. (Omri & kahouli, 2014, p. 257)

- دراسة Irfan Ullah (2014) التي اهتمت بتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1976-2010 بتطبيق منهجية Johansen للتكامل المشترك لفحص العلاقة طويلة المدى، كما تم الاعتماد على منهجية Toda-Yamamoto لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. (Ullah, Shah, & Ullah Khan, 2014, p. 1)

- دراسة Sumei Tang وآخرون (2008) التي تطرقت إلى اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين خلا الفترة 1988-2003، وقد بينت النتائج المتوصل إليها وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وأخرى أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، كما بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل الاستثمار المحلي بدلا من مزاحمته، ليساهم بذلك في تحفيز النمو الاقتصادي. (Tang, Antony Selvanathan, & Selvanathan, 2008, p. 1292)

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى تحديد أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف

بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، بالإضافة إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي المعتمد عليه في قياس أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي.

2. واقع النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019: يمكن توضيح واقع النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الجزائر من خلال ما يلي:

1.1 واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019: يمكن توضيح واقع النمو الاقتصادي بالاعتماد على أحد المؤشرات الهامة المعتمد عليها في قياسه، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتضمن الجدول التالي قيمه.

الجدول 1: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2019

دولار أمريكي

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
نصيب الفرد	2707.5	2335.0	2894.8	2924.1	3057.8	3123.4	3290.63	3365.7	3570.43	3725.15
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نصيب الفرد	3642.5	3637.7	3751.5	3832.5	3924.1	3948.1	3848.8	3713.9	3576.09	3634.8
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نصيب الفرد	3571.1	3442.5	3423.09	3277.5	3181.5	3239.9	3314.1	3296.9	3413.4	3473.1
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نصيب الفرد	3556.4	3615.5	3769.6	3989.7	4106.8	4289.1	4298.3	4376.07	4408.3	4402.4
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نصيب الفرد	4479.3	4523.2	4586.6	4621.5	4700.6	4775.8	4828.6	4792.3	4753.5	4699.7

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول يتضح أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أكثر المؤشرات استخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى النمو الاقتصادي قد شهد خلال فترة السبعينات والثمانينات تذبذبا، فبعدها عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات السبعينات والنصف الأول من الثمانينات بعد تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 شهد النصف الثاني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد انخفاض الناتج المحلي نتيجة الأزمة المالية لسنة 1986 عقب انهيار أسعار النفط التي وصلت حدود 18 دولار للبرميل بعد أن كانت في حدود 38 دولار للبرميل، ليستمر نصيب الفرد في التراجع في سنوات التسعينات مقارنة بسنوات الثمانينات، نتيجة التحولات الجذرية في السياسة الاقتصادية للبلاد بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، فلقد شهد الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليشهد بعد ذلك تحسنا منذ مطلع الألفية، نظرا للارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، فقد أدى ارتفاع العوائد النفطية إلى تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي ركزت على تحسين ظروف معيشة السكان، ورفع معدل النمو الاقتصادي، والتي كان لها أثرا إيجابيا على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي ومن ثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف على إثرها مسارا مماثلا لتطور أسعار النفط، ليُعرف بعدها تراجعها منذ سنة 2017.

أما فيما يتعلق بالقطاعات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي الذي يبين التغير في الناتج المحلي لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر حسب آخر الإحصائيات المتوفرة:

الجدول 02: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 - 2019

مليار دينار جزائري

أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2019

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018	القطاع
الزراعة	5.82	12.92	24.08	62.72	196.55	346.17	581.61	1015.25	1935.1	2426.9	
المحروقات	15.56	51.19	65.54	125.19	505.562	1161.31	3352.8	4180.3	3134.2	4547.8	
البناء والأشغال العمومية	5.37	16.52	37.02	57.18	191.16	292.04	505.42	1194.11	1859.8	2254.1	
الصناعات خارج المحروقات	5.39	14.73	33.94	62.40	174.60	243.48	343.48	565.73	765	900.2	
التجارة	7.15	18.97	36.71	63.83	283.531	436.29	668.13	1279.47	2259.3	2349.6	
النقل والاتصالات	3.02	7.68	14.58	27.22	99.807	275.92	645.02	991.42	1665.4	2139.9	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول يتضح أن قطاع المحروقات هو القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتليه قطاعات الزراعة، البناء والأشغال العمومية التجارة والنقل والاتصالات بنسب متقاربة، والتي عرفت تطورا خلال هذه الفترة نتيجة الاستثمارات الموجهة لها، أما القطاع الصناعي فحل في المرتبة الأخيرة، فمساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص والتراجع عن الاستثمارات المنتجة التي ميزت فترة الثمانينيات، وانتهاء بالأزمة المالية التي عرفت البلاد حتى نهاية التسعينيات، وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

2.2 واقع الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019:

يمكن توضيح تطور الاستثمار المحلي من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول 03: الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2019

مليار دولار أمريكي

السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي
1970	16.39	1980	28.04	1990	20.62	2000	12.73	2010	66.76
1971	16.39	1981	31.44	1991	16.97	2001	18.36	2011	64.78
1972	16.39	1982	30.87	1992	14.39	2002	23.97	2012	76.72
1973	16.39	1983	32.16	1993	12.91	2003	26.11	2013	83.23
1974	16.39	1984	32.94	1994	14.50	2004	30.70	2014	86.43
1975	17.78	1985	35.08	1995	13.82	2005	35.41	2015	88.58
1976	17.18	1986	28.70	1996	11.19	2006	37.11	2016	89.94
1977	23.78	1987	19.83	1997	9.11	2007	44.84	2017	93.90
1978	28.63	1988	21.42	1998	13.65	2008	50.80	2018	95.78
1979	23.23	1989	23.05	1999	12.12	2009	62.41	2019	97.64

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول يتضح أن الاستثمار المحلي قد عرف اتجاها عاما موجبا خلال الفترة 1970-1990 بعد تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة المرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة، فنتيجة ارتفاع أسعار النفط واعتماد التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية الاقتصادية، والذي تطلب مزيدا من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تم تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي ساهمت في رفع مستوى التكوين الرأسمالي، ليعرف بعدها الاستثمار المحلي تراجعا خلال سنوات التسعينات رغم انتهاج الجزائر سياسة لدعمه وترقيته، ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر، فقد شهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية وتنفيذ شروط التعديل الهيكلي، مما أثر سلبا على الاستثمار المحلي إلى غاية سنة 1998 التي ارتفعت فيها أسعار النفط، ومع بداية الألفية الثالثة عرف الاستثمار المحلي تطورا كبيرا، فقد شهد تزايدا مضطربا طيلة الفترة 2000-2019 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تراكم فوائض مالية استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي الذي اندرج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني، والذي تم تقسيم غلافه المالي على استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز وانجاز للمشاريع الجديدة، وكذا تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، كما تم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال تقديم عدة امتيازات وتسهيلات تضمنتها قوانين المالية والتي تخص الضرائب، أملاك الدولة والجمارك.

### 3. الدراسة القياسية:

للقيام بالدراسة القياسية لأثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر نتبع الخطوات التالية:



### 1.3 الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

#### 1.1.3 منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي تم تقديمه من طرف (Pesaran et al (2001) للتغلب على أوجه القصور في الطرق المقترحة من قبل (Engle and Granger (1987) and Johansen (1991) وتتميز طريقة ARDL في أنه يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1)، (عماني و بن معزوز، 2017، صفحة 134) و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 .

#### 2.1.3 متغيرات الدراسة ومصادرها:

لدراسة أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات المستقلة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث تم إدراج بعض المتغيرات الضابطة لتحسين جودة النموذج، وتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC): كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي.
- الاستثمار المحلي (DI): يعتبر استثمارا محليا لجميع الأموال المستثمرة داخل التراب الوطني من قبل المقيمين سواء كانوا مؤسسات أو أفرادا أو أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة. (برج راسوطة و بوعراب، 2020، صفحة 1691)
- لاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): الاستثمار الأجنبي هو ذلك الاستثمار الذي تكون ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار، (برج راسوطة و بوعراب، 2020، صفحة 1691)، هو ويعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر مقيمة بمليار دولار أمريكي.
- الانفتاح التجاري (TO): ويقاس بحساب نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي. (السواعي، 2015، صفحة 21)
- معدل التضخم (INF): يعكس هذا المتغير التغير السنوي للنسبة المؤوية في تكلفة الحصول على السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك المتوسط، والتي يمكن أن تبقى ثابتة أو تتغير على فترات زمنية محددة، ويعد كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية. (بيري، 2015-2016، صفحة 305)
- الكتلة النقدية (M2): ويقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي، كونه أكثر ارتباطا بقدرة النظام المالي على توفير خدمة المعاملات من القدرة على توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين. (السواعي، 2015، صفحة 21)
- سعر الصرف الحقيقي (DI): وهو يعبر عن سعر صرف الدينار بالدولار ، وعن قوة المنافسة.

وقد تم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة البنك الدولي ( نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، مؤشر الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الكتلة النقدية وسعر الصرف الحقيقي) وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –الأونكتاد- (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتمت الدراسة خلال الفترة 1970-2019.

### 2.3 النتائج ومناقشتها:

#### 1.2.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) الذي يوضح الجدول الموالي نتائجه:

الجدول 04: نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

اختبار ADF			المتغيرات	
النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول		
2.37 (0.99)	-2.07 (0.54)	-2.26 (0.18)	المستوى	GDPPC
-6.87 (0)	-7.95 (0)	7.86- (0)	الفرق الأول	
0.085 (0.7)	-1.43 (0.83)	-1.36 (0.59)	المستوى	DI
6.86- (0)	6.79- (0)	6.82- (0)	الفرق الأول	
-2.81 (0.0057)	4.35- (0.0059)	4.06- (0.0025)	المستوى	FDI
			الفرق الأول	
-3.27 (0.0016)	-5.27 (0.0004)	-4.94 (0.0002)	المستوى	INF

			الفرق الأول	
0.30- (0.57)	-1.75 (0.71)	1.86- (0.34)	المستوى	TO
5.26- (0)	5.22- (0.0005)	5.21- (0.0001)	الفرق الأول	
1.78- (0.98)	2.47- (0.33)	0.63 (0.98)	المستوى	ER
2.54- (0.01)	3.39- (0.05)	3.17- (0.02)	الفرق الأول	
1.78- (0.77)	1.49- (0.81)	-1.71 (0.41)	المستوى	M2
2.54- (0)	-5.68- (0.0001)	5.71- (0)	الفرق الأول	

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من الجدول رقم (4) يتضح أن السلاسل الزمنية بعضها من نوع  $I(0)$  وبعضها من النوع  $I(1)$  ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول، وعليه يمكن استعمال طريقة ARDL لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

### 2.2.3 اختبار الحدود:

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي يتضمن الجدول رقم (5) نتائجه يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة  $F=10.05$  أكبر من جميع الحدود العليا، لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول 05: اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test			
Test Statistic	Value	k	
F-statistic	10.05695	6	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.12	3.23	
5%	2.45	3.61	
2.5%	2.75	3.99	
1%	3.15	4.43	

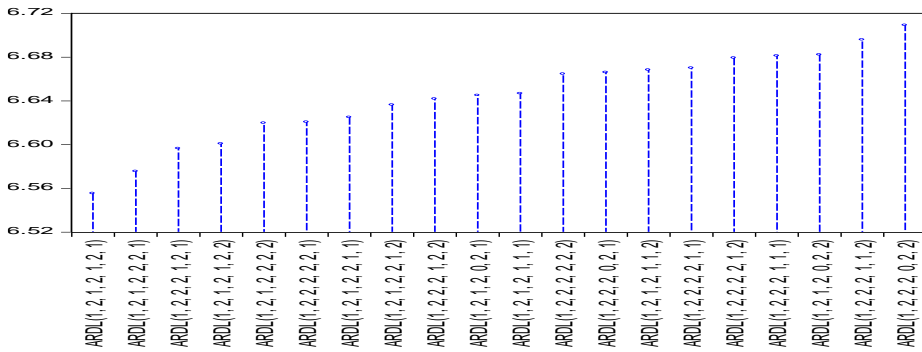
المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

### 3.2.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

- تحديد درجة التأخير المثلى: تسمح منهجية ARDL بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC).

الشكل 01: نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى  
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الشكل السابق يتضح أن أفضل نموذج هو  $ARDL(1, 2, 1, 2, 1, 2, 1)$

حسب معيار (AIC).

- تقدير النموذج: تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (6) الموالي:

الجدول 06: نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: GDPPC				
Sample (adjusted): 1972 2015				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DI FDI INF ER TO M2				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 1, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPPC (-1)	0.586117	0.054922	10.67170	0.0000
DI	-0.426305	0.335966	-1.268896	0.2153
DI(-1)	0.865026	0.390304	2.216287	0.0353
DI(-2)	-0.827428	0.312759	-2.645578	0.0134
FDI	-3.518903	2.253491	-1.561534	0.1300
FDI(-1)	-8.785561	2.197977	-3.997111	0.0004
INF	-0.381426	0.166708	-2.287990	0.0302
INF(-1)	0.179182	0.116978	1.531764	0.1372
INF(-2)	-0.299095	0.092491	-3.233786	0.0032

ER	-0.173094	0.268733	-0.644110	0.5249
ER(-1)	0.586740	0.296838	1.976633	0.0584
TO	0.346928	0.264642	1.310933	0.2009
TO(-1)	0.372510	0.362500	1.027615	0.3132
TO(-2)	0.499127	0.250852	1.989731	0.0568
M2	-0.048943	0.309939	-0.157913	0.8757
M2(-1)	0.846608	0.296418	2.856131	0.0082
C	44.75754	10.25764	4.363337	0.0002
R-squared	0.991552	Mean dependent var		355.7863
Adjusted R-squared	0.986545	S.D. dependent var		47.98208
S.E. of regression	5.565704	Akaike info criterion		6.555499
Sum squared resid	836.3807	Schwarz criterion		7.244845
Log likelihood	-127.2210	Hannan-Quinn criter.		6.811141
F-statistic	198.0531	Durbin-Watson stat		2.176327
Prob(F-statistic)	0.000000			

**المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews**

من الجدول يتبين أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر على النمو الاقتصادي في

فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في ،  $DI(-1)$  ،  $DI(-2)$  ،  $INF$  ،  $GDPPC(-1)$  ،  $INF(-2)$  ،  $FDI(-1)$  و  $M2(-1)$  إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب أنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 99.15٪.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يمكن توضيح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال الجدول الموالي:

**الجدول 07: نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)**

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDPPC				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 1, 2, 1)				
Sample: 1970 2019				
Included observations: 44				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DI)	-0.426305	0.335966	-1.268896	0.2153
D(DI(-1))	0.827428	0.312759	2.645578	0.0134
D(FDI)	-3.518903	2.253491	-1.561534	0.1300
D(INF)	-0.381426	0.166708	-2.287990	0.0302
D(INF)	0.299095	0.092491	3.233786	0.0032
D(ER)	-0.173094	0.268733	-0.644110	0.5249
D(TO)	0.346928	0.264642	1.310933	0.2009
D(TO(-1))	-0.499127	0.250852	-1.989731	0.0568
D(M2)	-0.048943	0.309939	-0.157913	0.8757
CointEq(-1)	-0.413883	0.054922	-7.535774	0.0000
Cointeq = GDPPC- (-0.9392*DI -29.7293*FDI -1.2113*INF + 0.9994				

*ER + 2.9442*TO + 1.9273*M2 + 108.1404				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI	-0.939172	0.782322	-1.200492	0.2404
FDI	-29.729295	6.959033	-4.272044	0.0002
INF	-1.211304	0.544748	-2.223604	0.0347
ER	0.999428	0.126246	7.916486	0.0000
TO	2.944222	0.553130	5.322840	0.0000
M2	1.927268	0.333089	5.786046	0.0000
C	108.140446	26.213386	4.125390	0.0003

### المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من الجدول السابق الذي يتضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) الذي يتضمن الجدول رقم (7) نتائجه تتضح معنوية حد تصحيح الخطأ CoIntEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلاً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 41٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال معادلة التوازن في الأجل الطويل التي يتضمنها نفس الجدول عدم وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري وتحركه في اتجاه النمو غير المتوازن بسبب انجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج، بالإضافة إلى عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال واحتواء الاختلالات التوازنية، وكذا الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية الحكومية التي فاقت الطاقة الإستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية، مما أدى إلى عدم القدرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن العراقيل التي تواجه الاستثمار الخاص ومزاحمة القطاع العام له، الأمر الذي حال دون مساهمة الاستثمار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما يتضح من خلال النموذج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أهم عامل محدد للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بـ 29.72 وحدة والذي يمكن إرجاعه حسب رأينا إلى عدم استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة وارتباطها بالقطاع النفطي، أما بالنسبة لمعدل التضخم فكان تأثيره سلبياً على النمو الاقتصادي، فزيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بـ 1.21 وحدة، وذلك راجع إلى أن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح المشاريع، الأمر الذي يحد من تدفق مشروعات جديدة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي بدوره إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية مما يقلل الحافز على الاستثمار، ومن ثم

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أما باقي المتغيرات المدرجة في النموذج فتأثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، فزيادة الانفتاح التجاري، عرض النقود وسعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 2.94، 1.92 و 0.99 وحدة على التوالي، ويرجع ذلك إلى استغلال موارد التجارة الخارجية لتدعيم الاستثمارات التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الكتلة النقدية فيرجع تأثيرها الإيجابي إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.

- **تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً:** يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص البواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

• **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (8) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول 08: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.272140	Prob. F(2,25)	0.7640
Obs*R-squared	0.937522	Prob. Chi-Square(2)	0.6258

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

**اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتماداً على نتائج الجدول رقم (9) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 %، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

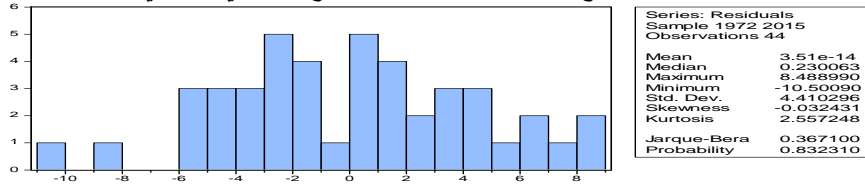
الجدول 09: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.878748	Prob. F(16,27)	0.0719
Obs*R-squared	23.17980	Prob. Chi-Square(16)	0.1090
Scaled explained SS	6.796097	Prob. Chi-Square(16)	0.9770

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

• **اختبار توزيع البواقي:** باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعياً لأن احتمال **Jaque - Bera** الذي يساوي 0.83 أكبر من مستوى المعنوية 5% كما هو موضح في الشكل رقم (2).

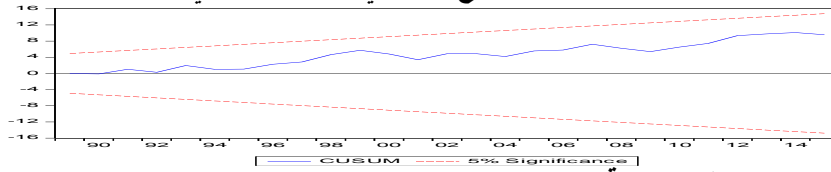
الشكل 02: نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

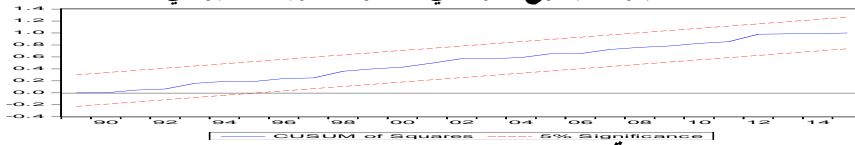
- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test): للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعادة (CUSUM of Squares) اللذان يعان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل.

الشكل 03: اختبار المجموع التراكمي المعادة للبقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الشكل 04: اختبار المجموع التراكمي المعادة لمربعات البقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكلين (4) و (3) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبقايا المعادة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعادة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

#### 4. خاتمة:

قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع، وتبين من خلال هذه الدراسة والنموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائياً وقياسياً ما يلي:

- المتغيرات المفسرة تؤثر على النمو الاقتصادي في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في ، DI(-1) ، DI(-2) ، INF ، GDPPC(-1) ، INF(-2) ، FDI(-1) و M2(-1) إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها



على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب أنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافي لتفسير النموذج بنسبة 99.15%.

- بين اختبار الحدود ( Bounds test ) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد.

- بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة 0.41، مما يعني أن 41% من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فالانحرافات و الاختلالات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.

- عدم وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري وتحركه في اتجاه النمو غير المتوازن، بالإضافة إلى عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال واحتواء الاختلالات التوازنية.

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عامل محدد للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي، والذي يمكن إرجاعه إلى عدم استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة وارتباطها بالقطاع النفطي.

- وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى أن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح المشاريع، الأمر الذي يحد من تدفق مشروعات جديدة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي بدوره إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية مما يقلل الحافز على الاستثمار، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- وجود أثر معنوي موجب للانفتاح التجاري، عرض النقود وسعر الصرف على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استغلال موارد التجارة الخارجية لتدعيم الاستثمارات التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الكتلة النقدية فيرجع تأثيرها الايجابي إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- وضع خطط إنمائية تستهدف استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستقرار النقدي، والحفاظ على استقرار ومرونة السياسات المتعلقة بالاستثمار، مما ينعكس إيجابا على المناخ الاستثماري.

- العمل على توزيع الاستثمارات نحو كل القطاعات الاقتصادية.

- التقليل من المشاريع العمومية الاجتماعية وزيادة المشاريع العمومية الاقتصادية

5. قائمة المراجع:

- Bakari, s, (2017), The Relationship between Export, Import, Domestic Investment and Economic Growth in Egypt: Empirical Analysis. EuroEconomica, V36(N2) , pp 34-43.
- Emmanuel, O. G., & AJOSE, K, (2018), Domestic Investment and Economy Growth in Nigeria: An Empirical Investigation. International Journal of Business and Social Science, Vo 9 (N 2 ) , pp. 130-138.
- Iya I.B. ; Aminu U.(2015) ,An Investigation into the Impact of Domestic Investment and Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria . International Journal of Humanities Social Sciences and Education V 2(N 740 ) , pp 50.
- Omri, A., & kahouli, B, (2014), The nexus among foreign investment, domestic capital and economic growth: Empirical evidence from the MENA region. Research in Economics, V 68(N3) , pp.257-263.
- Bakari sayef, (2018) ,The Impact of Domestic Investment on Economic Growth .:Bulletin of Economic Theory and Analysis, V3(N1), pp.51-35 ،
- Tang, S., Antony Selvanathan, E., & Selvanathan, S, (2008), Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in China: A Time Series Analysis. World Economy, V31(N10): , pp.1292-1309.
- Ullah, I., Shah, M., & Ullah Khan, F. (2014). Domestic Investment, Foreign Direct Investment, and Economic Growth Nexus: A Case of Pakistan. Economics Research Internationa , pp.1-6.
- خالد محمد السواعي، (2015)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2(العدد 1) ، الصفحة 21
- برج راسوطة ريمة و بوعراب رابح، (2020)، أثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي - دراسة قياسية -، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23(2 العدد) ، الصفحات 1685-1696.
- هامللي عبد القادر و بولعراس سفيان، (2016)، ستنثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية و معيقات الواقع، مجاميع المعرفة، المجلد 2(العدد2) ، الصفحات 30-41.
- عماني لمياء و بن معزوز محمد زكريا، (2017)، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج للفترة 1988-2014L، مجلة الباحث، المجلد 17(العدد17)، الصفحة 134.
- بيري نورة، (2015-2016)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، الصفحة 305.